

تفسير القوائم المالية من خلال التحليل المالي

الحكومة أيضا. وسوف يتم تفسير القوائم المالية عن طريق نسب التحليل المالي حسب الآتي:

- أولاً: نسب الربحية (المقدرة على تحقيق الأرباح).
- ثانياً: نسب السيولة.
- ثالثاً: نسب المديونية.
- رابعاً: نسب النشاط.
- خامساً: نسب النمو.
- سادساً: نسب التقييم.
- سابعاً: مقارنة النسب المالية.
- ثامناً: نموذج النسب للتنبؤ بالإفلاس.
- تاسعاً: نقاط ضعف النسب المالية.

نسب التحليل المالي: (Financial Analysis Ratios)

أولاً: نسب الربحية

ان الربحية هي المحصلة النهائية لعدد كبير من السياسات والقرارات، ونسب الربحية تعطي الأجوبة الأخيرة عن مدى فعالية إدارة الشركة فهي تقيس فعالية الشركة في استخدام مواردها، وأهم نسب الربحية ما يلي:

أ: ربحية المبيعات

وهذه النسب تقارن أرباح المنشأة الى صافي المبيعات وهي توضح مقدار ما تربحه المنشأة من مبيعاتها الاجمالية، وبالتالي فإن مقام هذه النسب سيكون المبيعات، وتنقسم نسب ربحية المبيعات الى:

١- هامش الربح الاجمالي

وهو يقيس نسبة الربح الاجمالي (GMP) الى المبيعات الصافية، وبالتالي يكون حسابها كالاتي:

$$\text{هامش الربح الاجمالي} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

٢- هامش الربح الصافي

وهو عبارة عن نسبة الربح بعد خصم الضريبة، وتقاس كما يلي:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

مقدمة:

إن القوائم المالية التي يعتمد عليها مراجع الحسابات الخارجي المستقل وترفق مع تقريره وتنتشر في الصحف تبقى جامدة وغير قابلة للاستخدام من قبل بعض مستخدمي القوائم المالية بوضعها السابق الذكر وتحتاج الى تفسير وتحليل حتى يسهل فهمها وتساعد على اتخاذ قراراتهم سواء في مجال الاستثمارات أم في مجال التمويل.

ولكي تفي القوائم المالية المنشورة باحتياجات مستخدميها في المجالات المشار إليها أعلاه، لابد من توافر شرطين أساسيين هما:

١. أن تتسم المعلومات التي توفرها تلك القوائم بقدر معقول من المصدقية ليكون بالإمكان الاعتماد عليها والوثوق بها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
٢. أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة، وذلك لكي تحوز المؤشرات المشتقة منها على قبول عام يكمن من استخدامها أساساً لتقييم أداء الشركات والوقوف على مركزها المالي واجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.

وفي وقتنا الحاضر أضحت القيام بالتحليل المالي لتفسير القوائم المالية ضرورة ملحة ومطلب أساسي لمختلف الأطراف متمثلة في مراجع الحسابات الخارجي المستقل نفسه، والمجتمع المالي من مستخدمي القوائم المالية، وإدارة المشروع، وحتى

ب: نسبة الربحية المتعلقة بالاستثمار**ب-١: نسبة العائد على مجموع الأصول**

يطلق عليها (العائد على الاستثمار)، ويقاس هذا المعدل مدى فاعلية الأصول في إنتاج أرباح الشركة أو مقدرة الأصول على تحقيق الأرباح ويقاس كالتالي:

$$\text{العائد على مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وكما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن الادارة تستخدم أصولها بكفاءة وفعالية.

ب-٢: العائد على حقوق الملكية

يقيس هذا المعدل مدى مساهمة المالكين في تحقيق الأرباح ويحسب كالتالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (حقوق المساهمين)} =$$

$$\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ب-٣: العائد على رأس المال المستخدم

راس المال المستخدم = (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) وبالتالي فإن العائد على رأس المال المستخدم يقيس مدى كفاءة الأصول العاملة في تحقيق أرباح المنشأة ويقاس كالتالي:

$$\text{العائد على رأس المال المستخدم} =$$

$$\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{رأس المال المستخدم}}$$

ثانيا: نسب السيولة

هي النسب التي تستخدم لمعرفة قدرة المنشأة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، وتعتبر نسب السيولة الآتية هي الأكثر إستعمالاً:

٢-١: نسبة التداول (Current Ratio)

تستخدم هذه النسبة لمعرفة مدى قدرة الأصول المتداولة على مواجهة التزامات المنشأة المتداولة وتستخرج حسب الآتي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

٢-٢: نسبة السيولة السريعة:**(Quick Ratio (or) Acid Test)**

وهي النسبة التي تقيس مقدرة الشركة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي باعتبار أن المخزون السلعي أقل الأصول المتداولة قابلية للسيولة ويحتاج الى وقت حتى يتحول الى نقدية جاهزة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} =$$

$$\frac{(\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

٢-٣: معدل الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي**(Basic Defensive Interval)**

وهي من المقاييس التي ظهرت حديثاً ويمكن حسابها كالتالي:

$$\text{الفاصل الزمني الدفاعي الأساسي} =$$

$$\frac{\text{الأصول الدفاعية الاجمالية}}{\text{مصارف التشغيل النقدية اليومية المتوقعة}}$$

$$\text{مصارف التشغيل النقدية اليومية المتوقعة}$$

الأصول الدفاعية = النقدية (في الصندوق والبنك) + الأوراق المالية + أوراق القبض ويطلق عليها دفاعية لأنها سهلة التحويل الى نقدية وتدافع عن المشروع في مقابلة احتياجات التشغيل النقدية اليومية. فمثلاً لو كانت الأصول الدفاعية لشركة الغزل والنسيج ٤٠٠٠٠٠ دينار وكانت المصاريف النقدية المتوقعة ٢٠٠٠٠ دينار، فإن معدل الفاصل الدفاعي الأساسي يساوي ٢٠ يوم، وهذا يعني أن الشركة تستطيع ممارسة أنشطتها اليومية لمدة (٢٠ يوم) دون الاحتياج الى تدفقات نقدية داخلية من المبيعات أو إيرادات عرضية.

ثالثاً: نسب تتعلق بالديونية (Leverage Ratios)

تقيس هذه النسبة مدى إعتداد الشركة على الديون في تمويل إجمالي أصولها، وبمعنى آخر فهي مقياس لمقدار رأس المال الذي ساهم به مالكو المشروع مقارنة بالقروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول الشركة. ويعتبر حساب النسب المالية المتعلقة بالديونية أهم النسب للأسباب التالية:

١. بالنسبة للشركة فإن التمويل عن طريق الديون يزيد من المخاطرة (RISK) لأن الديون يجب سدادها بالإضافة الى الفوائد سواء حققت الشركة ربح أم لا.
٢. ان فوائد القروض يمكن خصمها من الضرائب التي تدفعها الشركة.

على تسديد الفوائد، ويحتسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل اكتساب الفوائد} = \frac{\text{الربح قبل الضريبة} + \text{الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

فإذا كانت النسبة ٣:١ فإن هذا يعني أن الشركة تستطيع تغطية الفوائد ثلاث مرات أو بمعنى آخر فإن الشركة تحقق أرباح بمعدل ثلاثة أضعاف فوائدها.

٣-٤: معدل تغطية الأعباء الثابتة:

(Fixed charges Coverage)

هذا المعدل شبيه بمعدل اكتساب الفوائد إلا أنه أكثر شمولاً لأنه يتضمن أعباء الإيجار طويل الأجل، ويستخرج هذا المعدل حسب الآتي:

$$\frac{\text{صافي الدخل قبل الضريبة} + \text{الفوائد} + \text{الإيجار}}{\text{الفوائد} + \text{الإيجار}}$$

فلو كان المعدل ٣:١ فهذا يعني أن الشركة تحقق ربحاً يكفي لتغطية أعبائها الثابتة ثلاث مرات.

٣-٥: معدل تغطية التدفقات النقدية (الخارجية):

(Cash Flow Coverage)

يستخرج هذا المعدل حسب الآتي:

معدل تغطية التدفقات النقدية الخارجة =

$$\frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة}}$$

التدفقات النقدية الخارجة = الفوائد + الإيجار + توزيعات أرباح الأسهم + المبالغ المدفوعة لسداد الالتزامات. وتكون الشركة في حالة عسر مالي متى كانت هذه النسبة تساوى الواحد صحيح أو أقل، وذلك لأن التدفقات الداخلة ستكون مساوية للتدفقات الخارجة أو أقل منها.

رابعاً: نسب النشاط (Activity Ratios)

تقيس هذه النسب مدى فعالية الشركة في استخدام مواردها المالية وتتضمن مقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمار في الأصول المختلفة للشركة وتفترض هذه النسب وجود توازن يتناسب مع مبيعات الشركة وأصولها.

٢-١: معدل دوران المخزون

تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يتم تحويل المخزون فيها إلى

٣. التمويل عن طريق الاقتراض يعطي حملة الأسهم ميزتين:

أ. بقاء السيطرة بيد حملة الأسهم وذلك كون الدائنون لا يتدخلون بإدارة الشركة.

ب. إن الفوائد تدفع كنسب ثابتة وليس نسبة مئوية من الأرباح وبالتالي فإن حملة الأسهم يحققون أرباح إضافية بالمتاجرة على رأس المال (Trade on ownership) خاصة إذا كانت فوائد الشركة كبيرة.

٤. إذا زادت ديون الشركة إلى حد كبير فإنه من الصعب أن تحصل الشركة على قروض مستقبلية وذلك كون الدائنين ينظرون إلى رأس المال المدفوع كهامش أمان لهم.

٣-١: نسبة الديون الإجمالية إلى الأصول

Total Debts to Total Assets

تستخرج هذه النسبة بقسمة مجموع الالتزامات على مجموع الأصول، وتقاس درجة مساهمة الدائنين إلى مجموع الأصول.

نسبة الديون الإجمالية إلى مجموع الأصول =

$$\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

٣-٢: نسبة الديون إلى حقوق الملكية: Total Debts to Equity Ratio

Equity Ratio

هذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أصول الشركة بالمقارنة مع مساهمة أصحاب المشروع، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

فإذا كانت هذه النسبة ١:١ فهذا يعني أن مساهمة المالكين في أصول الشركة تساوى مساهمة الدائنين.

٣-٣: معدل اكتساب الفوائد

تستخرج هذه النسبة بقسمة صافي الدخل قبل الضريبة والفوائد على الفوائد، وتقاس مدى قدرة الأرباح التي تحققها الشركة على الوفاء بفوائدها، وبمعنى آخر الدرجة التي يمكن أن ينخفض إليها صافي الربح دون أن يؤثر على قدرة الشركة

ملاحظة:

- ١- استخدام المبيعات الآجلة يرجع الى أن المبيعات النقدية لا يترتب عليها أية مديونية لصالح الشركة.
- ٢- المبيعات الآجلة تشير الى المبيعات خلال سنة كاملة، بينما المدينون يشير الى بند المدينين في الميزانية في تاريخ محدد، لذلك يفضل احتساب متوسط المدينين حسب الآتي:
- ٣- $\text{متوسط المدينون} = (\text{مدينون أول المدة} + \text{مدينون آخر المدة}) / ٢$
يقصد بالمبيعات الواردة في القانون السابق صافي المبيعات. أي المبيعات - مردودات المبيعات - مسموحات المبيعات.
- ٤- عادة ما يتم استخدام متوسط فترة التحصيل في تعديل سياسة التحصيل التي تتبعها الشركة.

متوسط فترة التحصيل:**(Average Collection Period)**

وتقاس هذه الفترة دوران المدينون أى تحديد الوقت الذي تستغرقه دورة واحدة للمدينين، ودورة المدينين هي الدورة التي تبدأ من تسجيل الديون وتحصيلها ثم تسجيل ديون أخرى جديدة، ويتم استخراجها بإحدى الطريقتين التاليتين:

(الطريقة الأولى): استخراج مبيعات اليوم الواحد الآجله كالتالي:

$$\text{مبيعات اليوم الواحد} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{٣٦٠ \text{ يوم}}$$

ثم بعد ذلك نقوم بقسمة المدينين على مبيعات اليوم الواحد لنحصل على متوسط فترة التحصيل حسب الآتي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون}}{\text{مبيعات اليوم الواحد}}$$

(الطريقة الثانية): نقوم بحساب معدل دوران المدينين ثم نقسم عدد ايام السنة على هذا المعدل حسب الآتي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{٣٦٠ \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين}}$$

إن هذا المتوسط يشير الى متوسط الفترة الزمنية منذ بيع البضاعة وحتى تاريخ تحصيل القيمة، وبالتالي اذا كان متوسط فترة التحصيل ١٥ يوم مثلاً، فهذا يعني أنه منذ بيع البضاعة وحتى تحصيل قيمتها يستغرق (١٥) يوم.

٢-٣: معدل دوران الأصول الثابتة:**(Fixed Assets Turnover)**

يقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام الشركة لأصولها الثابتة

مبيعات خلال السنة الواحدة، أى أنها تقيس عدد مرات البيع لمتوسط المخزون خلال العام، وتستخرج هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

فلو كان معدل دوران المخزون (عشر مرات) مثلاً فهذا يعني أن الشركة لا تحتفظ بمخزون زائد عما هو ضروري لتلبية طلبات العملاء. وذلك أن الزيادة غير الضرورية للمخزون تعتبر استثمار غير مجدي.

ولكن اذا هبط معدل دوران المخزون الى ثلاث مرات مثلاً فهذا يعني أن المخزون مصاب بعطب أو أنه لا يتماشى مع الطراز الحديث أو أنه أكثر من حاجة السوق أو أن المبيعات قد هبطت لسبب من الأسباب.

وهناك نقطتان لا بد من التطرق لهما عند حساب معدل دوران المخزون هما:

١. ان المبيعات محسوبة على أساس سعر البيع أما المخزون فعادة ما يكون محسوباً بالتكلفة، لذلك فإننا سنستخدم تكلفة البضاعة المباعة بدلاً عن المبيعات.

٢. ان المبيعات تكون محسوبة عن فترة سنة بينما المخزون يكون في الميزانية في لحظة معينة، لذلك نستعمل متوسط المخزون بدلاً من المخزون.

متوسط المخزون = $\frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{٢}$
وبالتالي سيكون حساب معدل دوران المخزون من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

وبعد حساب معدل دوران المخزون يمكن حساب متوسط فترة التخزين حسب الآتي:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{٣٦٠ \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

وتبين هذه النسبة الأيام التي تبقى البضاعة فيها بالمخازن منذ شرائها وحتى يتم بيعها.

٢-٤: معدل دوران المدينين:

يستخرج معدل دوران المدينين حسب الآتي:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{المدينون}}$$

في عملياتها الانتاجية، ويتم استخراج هذا المعدل حسب الآتي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

ملاحظة:

(أ) صافي المبيعات = المبيعات - مردودات المبيعات - مسموحات المبيعات.
(ب) صافي الأصول الثابتة = الأصول الثابتة - مخصصات استهلاكها.

٤-٤: صافي دوران مجموع الأصول:

(Total Assets Turnover)

يقيس هذا المعدل عدد مرات استخدام جميع أصول الشركة في إنتاج المبيعات.

ويتم استخراجها حسب الآتي:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

خامسا: نسب النمو

تقيس نسبة النمو مدى إحتفاظ الشركة بوضع نموها الاقتصادي بالمقارنة مع نمو الاقتصاد بشكل عام ونمو صناعته بشكل خاص، ونلاحظ بأن نسبة النمو الآتية تتجاهل عامل التضخم لأنها تعتمد في حساباتها على بيانات القوائم المالية التي عادة ما تتجاهل عامل التضخم.

ويتم احتساب نسب النمو حسب الآتي:

$$\text{نمو صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي المبيعات للسنة الأخيرة}}{\text{صافي المبيعات لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو صافي الدخل} = \frac{\text{صافي الدخل للسنة الأخيرة}}{\text{صافي الدخل لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو ربح السهم} = \frac{\text{ربح السهم للسنة الأخيرة}}{\text{ربح السهم لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو توزيع الأرباح} = \frac{\text{توزيع أرباح السهم للسنة الأخيرة}}{\text{توزيع أرباح السهم لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو توزيع الأرباح} = \frac{\text{توزيع أرباح السهم للسنة الأخيرة}}{\text{توزيع أرباح السهم لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو توزيع الأرباح} = \frac{\text{توزيع أرباح السهم للسنة الأخيرة}}{\text{توزيع أرباح السهم لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو توزيع الأرباح} = \frac{\text{توزيع أرباح السهم للسنة الأخيرة}}{\text{توزيع أرباح السهم لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو توزيع الأرباح} = \frac{\text{توزيع أرباح السهم للسنة الأخيرة}}{\text{توزيع أرباح السهم لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو توزيع الأرباح} = \frac{\text{توزيع أرباح السهم للسنة الأخيرة}}{\text{توزيع أرباح السهم لسنة المقارنة}}$$

$$\text{نمو توزيع الأرباح} = \frac{\text{توزيع أرباح السهم للسنة الأخيرة}}{\text{توزيع أرباح السهم لسنة المقارنة}}$$

سادسا: نسب التقييم

وهي وأتم وأكثر شمولاً لإنجازات الشركة حيث أنها تعكس

التأثير المشترك لكل من نسب المخاطرة ونسب العائد.

٦-١: نسبة سعر السهم إلى أرباحه

تحدد هذه النسبة القيمة المطلوبة لشراء دينار واحد من أرباح الشركة وهذه النسبة مهمة جدا لأن المستثمرين يستخدمونها بشكل واسع للمقارنة بين أسهم الشركات المختلفة، ويتم استخراج هذه النسبة حسب الآتي:

$$\text{نسبة سعر السهم إلى أرباحه} = \frac{\text{متوسط سعر السهم}}{\text{ربح السهم}}$$

٦-٢: نسبة سعر السهم إلى قيمته الدفترية

ان هذه النسبة مهمة وتحدد القيمة التي تعطىها الأسواق المالية للشركة وإدارتها، وتمثل القيمة الدفترية إلى حد ما التكاليف التاريخية للأصول المادية للشركة.

فإذا كانت الشركة تديرها إدارة قوية وتقوم بإنجازات فعالة فإن قيمة السوق لاصولها المادية تكون مساوية أو أعلى من القيمة الدفترية.

نسبة سعر السهم إلى قيمته الدفترية =

$$\frac{\text{متوسط سعر السهم}}{\text{قيمة السهم الدفترية}}$$

٦-٣: معدل توزيع الأرباح

هذا المعدل يعتبر احد مقاييس معدل العائد على الاستثمار في رأس المال، ويتم استخراج هذا المعدل حسب الآتي:

$$\text{معدل توزيعات الأرباح} = \frac{\text{ربحية السهم الموزعة}}{\text{سعر السهم}}$$

٦-٤: نسبة التوزيعات المدفوعة

وهي عبارة عن نسبة صافي الدخل والتي تعطي مؤشرا على هذا الدخل بالتبعية.

نسب التوزيعات المدفوعة =

$$\frac{\text{إجمالي الأرباح الموزعة}}{\text{صافي الدخل}}$$

أو يمكن حسابها من وجهة نظر الأسهم العادية حسب الآتي:

نسبة التوزيعات المدفوعة =

نصيب السهم العادي من التوزيعات ربحية السهم

سابعاً: مقارنة النسب المالية

إن النسب المالية السابقة لا معنى لها في حد ذاتها إلا إذا قورنت بنسب أخرى مماثلة لها، وهذه المقارنة تتم بأحدى الأشكال الثلاثة التالية:

١-٧: المقارنة المبنية على تحليل الاتجاه (Analysis Trend)

إن تحليل النسب المالية يعطي صورة جيدة عن عمليات الشركة ووضعها المالي لكنه يتجاهل أبعاد الزمن، إن النسب المالية كآلة تصوير تعطي صورة في لحظة زمنية معينة، ولذلك فإن من المهم أن تحلل الاتجاهات التي تتخذها النسب خلال فترات متتالية من الزمن حيث أن تحليل الاتجاهات يساعد على معرفة ما إذا كان الوضع المالي للشركة على طريق التحسن أو التدهور خلال فترة من الزمن.

٢-٧: المقارنة المبنية على أساس النسب المالية المرجعية

وهي متوسط نسبة مالية في مجتمع معين لصناعة معينة، وهذه النسبة مهمة جداً لكل الشركات حيث تستخدمها لمقارنة نسبها المالية مع هذه النسبة لمعرفة ما إذا كانت في حالة نمو أم في حالة تراجع. فتحليل الاتجاه لشركة معينة لا يفيد كثيراً فقد تكون الشركة تحقق تطوراً وتقدماً ولكنه أقل مما تحققه الشركات المشابهة في النشاط.

فمثلاً لو كانت نسبة السيولة السريعة لشركة الغزل والنسيج في تاريخ معين ١٥٪، بينما كانت نسبة السيولة السريعة المرجعية هي ٢٠٪ فهذا يعني أن نسبة السيولة السريعة أقل من المتوسط.

٣-٧: المقارنة المبنية على النسب المالية لشركة مشابهة

يمكن أيضاً مقارنة النسب المالية لشركة مع النسب المالية لشركة مشابهة في نفس الصناعة، إلا أن هذه المقارنة غير مرغوبة عادة وذلك لأن كل شركة لها ظروفها الخاصة وأصول غير ملموسة تساعد على تحقيق الفاعلية للشركة وبالتالي تكون المقارنة غير عادلة.

ثامناً: نموذج النسب للتنبؤ بالإفلاس

لقد قام بعض خبراء التحليل المالي باختبار عدد من المعدلات وتكون بمثابة مقاييس للتنبؤ بالإفلاس، وقد توصلوا إلى تلك المعدلات كالتالي:

١. رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.
 ٢. الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.
 ٣. الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.
 ٤. القيمة السوقية لحق الملكية إلى القيمة الدفترية للقروض.
 ٥. المبيعات إلى إجمالي الأصول.
- إن انخفاض النسب السابقة إلى حدود دنيا محددة قد يكون مؤشراً على إفلاس الشركة وبالتالي على أي شركة أن تراجع هذه النسب سنوياً للتأكد من نمو نشاطها وازدهارها وأنها لا تتراجع إلى الوراء.

تاسعاً: نقاط ضعف النسب المالية

رغم أهمية التحليل المالي واستخداماته الإدارية، إلا أن النسب السابقة لها عدة انتقادات نستطيع إيجازها في الآتي:

١. النسب المالية عبارة عن علاقة بين بنود وأرصدة في يوم معين هو يوم إقفال الميزانية، وبالتالي لا تظهر التغيرات على مرور سنة.
٢. بعض النسب المالية تعالج إجماليات وهي غالباً ما تكون مضللة.
٣. اختلاف تصنيف بنود الميزانية يجعل من الممكن التوصل إلى نتائج مختلفة في التحليل مما يعتبره البعض أصولاً متداولة قد يعتبره آخرون شبه ثابتة والعكس صحيح.
٤. إن النسب المالية لا تكون ذات فائدة ما لم يتم مقارنتها بنسب مرجعية للصناعة.
٥. إذا تم التحليل بناءً على قائمتي الدخل والمركز المالي فإن هذا التحليل غالباً ما يكون قاصراً لعدم شمول تلك القوائم على كل البيانات اللازمة لمعرفة التفاصيل التي توضح حقيقة الأمور.
٦. إن التحليل بالنسب عادة ما يغفل مشكلة التضخم.



إعداد:

د. يوسف محمود جربوع

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أب، اليمن.

عضو المجمع العربي للمحاسبين القانونيين